Journal of Business and Environmental Sciences
Volume: 4(4), Page: 51-76
https://doi.org/10.21608/jcese.2025.392238.1117
ISSN: 2974-3117
E-ISSN: 2974-3125

Research article

The impact of labor market policies on the income share of the middle class of the population in the Egyptian economy using the autoregressive model of distributed lags during the period(1991-2023)

Hazem Mohamed [1*], Ahmed Gamal Khattab[2]
[1] Department of Economics, Faculty of Commerce, Benha University, Qalyubia 13511, Egypt.
[2] Faculty of Commerce, Suez Canal University, Ismailia 41522, Egypt; dr.gemy@gmail.com
*** Correspondence:** hazem.hassanen@yahoo.com

Abstract: The current study aimed to analyze and measure the impact of labor market policies on the income share of the middle class in the Egyptian economy using the descriptive analysis approach and the autoregressive model for distributed lags during the period (1991-2023). It was found that the structure of the labor market varies into organized, unorganized, governmental, private, and informal. The total labor force increased from 15 million people in 1991 to 31.2 million in 2022. Meanwhile, the employment-to-population ratio decreased from 42% in 1990 to 39% in 2022. That is, Unemployment rates also decreased from 9.4% to 7.3% during the same period. The study also revealed the natural structure of income distribution, with 1% of the population receiving nearly a fifth of the income, and 10% of the upper classes receiving 50% of it, compared to 15.4% for the middle and poor classes, which constitute 50% of the population, indicating a severe imbalance and a huge gap. Using the bounds test, it was found that there is joint integration between the variables under study. It was also found that each of (the employment-to-population ratio, cash wage, and unemployment rate) has a negative effect (inverse relationship) on the income share of the middle class of the population. While it was found that the inflation rate has a positive effect (direct relationship) on the income share of the middle class of the population in the Egyptian economy. Therefore, the study recommends working to unify the labor market and make it a single market with unified labor legislation regarding working hours, wages, and professional advancement. It also recommends working to improve income distribution in favor of the poor through support systems, efficient distribution of public investment, and progressive tax systems. It also recommends promoting employment and increasing job opportunities through increased local and foreign investment that is job intensive. It also recommends controlling inflation and curbing price increases by adopting an effective monetary policy and establishing more efficient social protection.

Keywords: labor market policies, middle class, income distribution, employment, wages, inflation, unemployment, autoregressive distributed lag model.

APA Citation: **Mohame.d, H., Khattab, A.G. (2025).** The impact of labor market policies on the income share of the middle class of the population in the Egyptian economy using the autoregressive model of distributed lags during the period (2023-1991). *Journal of Business and Environmental Sciences*, 4(4), 51-76.

Received: 4 June 2025; **Revised**: 16 August 2025; **Accepted:** 30 August 2025; **Published: 13** September 2025
The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)
https://jcese.journals.ekb.eg/

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

أثر سياسات سوق *العمل* على نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل في الاقتصاد المصري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة (1991- 2023)

حازم محمد[1]، أحمد جمال خطاب خطاب[2]
[1] قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، قليوبية، مصر.
[2] قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر

الملخص:
هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وقياس أثر سياسات سوق العمل على نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل في الاقتصاد المصري باستخدام منهج التحليل الوصفي ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة (1991- 2023)، وقد تبين أن هيكل سوق العمل يتنوع إلى منظم وغير منظم وحكومي وخاص وغير رسمي. وتزايد إجمالي القوة العاملة من 15 مليون شخص إلى 31.2 مليون. فيما تراجعت نسبة التشغيل إلى عدد السكان% من 42% إلى 39% خلال فترة الدراسة. كما تراجعت معدلات البطالة من 9.4% إلى 7.3% في نفس الفترة. كما كشفت الدراسة طبيعية هيكل توزيع الدخل حيث يستحوذ 1% من السكان على قرابة خمس الدخل واستئثار 10% من الطبقات العليا ب 50% منه مقابل 15.4% لصالح الطبقة الوسطى والفقيرة ونسبتها 50% من السكان، مما يشير إلى اختلال حاد وهوة سحيقة. وباستخدام اختبار الحدود تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة. كما تبين أن كل من (نسبة التشغيل إلى عدد السكان، والأجر النقدي، بمعدل البطالة ذات أثر سلبي (علاقة عكسية) على نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل. فيما تبين أن معدل التضخم ذو أثر إيجابي (علاقة طردية) على نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. ولذلك توصي الدراسة بالعمل على توحيد سوق العمل وجعله سوقا واحدة بتشريعات عمل موحدة على صعيد ساعات العمل والأجور والترقي المهني، والعمل على تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة من خلال أنظمة الدعم وتوزيع الاستثمار العام بشكل كفء، وأنظمة الضرائب التصاعدية، وتعزيز التوظف وزيادة فرص العمل من خلال زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي كثيف فرص العمل، والسيطرة على التضخم وكبح جماح زيادات الأسعار من خلال إتباع سياسة نقدية فعالة ووضع حماية اجتماعية أكثر كفاءة.

الكلمات المفتاحية: سياسات سوق العمل، الطبقة الوسطى للسكان، توزيع الدخل، التشغيل، الأجور، التضخم، البطالة، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة.

المقدمة :
تتشكل سياسات سوق العمل باعتبارها جزءا من هيكل الرعاية الاجتماعية، التي تهدف إلى الحد من البطالة وتعزيز التحول الهيكلي وزيادة التوظف في سوق العمل، وتقع على عاتق الحكومة وأصحاب الأعمال والشركاء الاجتماعيين (Van and Van,2015). أضف إلى ذلك، تعزيز حماية الناس بشكل عادل من الصدمات التي تؤثر على سوق العمل (Miguel,2018:p4).

وهنا، سعت دراسة (Avis,op.cit)، إلى تحليل العلاقة بين أنماط عدم المساواة والليبرالية الجديدة. وبينت أن عمليات طرد وتهميش مجموعات معينة من العمال من العمل، تزايد في ظل هذه الليبرالية، مما أدى إلى مزيد من عدم المساواة في الدخل. كما بينت دراسة (El-Ganainy,2021) أن سوق العمل الشامل هو المفتاح لضمان النمو الشامل، واقترحت أربعة مبادئ لهذه السوق، هي: الوصول والإنصاف والحماية والتعبير عن الرأي. وتساهم سياسات سوق العمل الفعالة في تحقيق سوق عمل شامل، مع التركيز على الحاجة إلى إعادة التوازن إلى النمو؛ تقاسم المخاطر والأعباء؛ ومحاربة التمييز.

وفي عبارة أخرى، يمكن لسياسات إعادة التوزيع الحد من عدم المساواة في دخل العمل، حيث تعمل الضرائب المباشرة والتحويلات معا على الحد من عدم المساواة في الدخل بأكثر من الثلث في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، في اقتصادات الأسواق الناشئة، يكون مدى إعادة التوزيع أصغر بكثير. وتمثل إعادة التوزيع الإجمالية 85 في المئة من عدم المساواة في الدخل المتاح بين الأسواق المتقدمة والناشئة والاقتصادات النامية. كما تساعد التحويلات الاجتماعية في تقليل عدم المساواة في الغالب لمنخفضي الدخل، بينما الضرائب ذات تأثير أكبر على أصحاب الدخول المرتفعة.

مشكلة الدراسة:
يعاني سوق العمل المصري من العديد من الاختلالات، أضف إلى ذلك حالة الجمود التي يعانيها هذا السوق جراء وجود العديد

من صور الاختلال به (العيسوي، 2007، ص493)، وأهمها (الأهواني، 2009، ص2) عدم التوافق بين العرض والطلب من حيث الأعداد والمهارات، مما أفرز معدلا للبطالة تزامنا مع عجز في كثير من التخصصات، خاصة التخصصات العلمية والفنية، والاختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية لصالح الأخيرة، وخاصة الحكومية منها، والازدواجية الحادة بين نوعي التشغيل الرسمي وغير الرسمي، وتزايد دور الأخير خلال العقدين الأخيرين على وجه التحديد.

وفي ظل اتساع رقعة القطاع غير الرسمي، تزداد مخاطر التوظيف غير اللائق/ غير المحمي، وتغيب الحماية الاجتماعية (الغايش،2021، ص25). كما أظهرت دراسة (Selwaness and Ehab,2019) أن الفجوات في تغطية التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية قد ازدادت سوءا خلال الفترة (1998-2018).

كما يعاني الاقتصاد المصري بصفة عامة وسوق العمل بصفة خاصة، نوعين من الانفصام. أولها، الانفصام بين معدل النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل. والثاني انقطاع الصلة بين معدل النمو الاقتصادي والحد من الفقر (عبد الخالق، 2022، ص10). ويتسم سوق العمل المصري بخاصية خطيرة للغاية، يمكن تسميتها بالتساقط من أعلى كما وكيفا. ناهيك عن ضمور أو تآكل الطبقة الوسطى التي تعتمد اعتمادا كليا على العمل بأجر، ويتراوح دخلها السنوي بين 78 ألف جنيه و156 ألف جنيه، وتمثل نسبتها 34.3% في عام 2021(حمدي، 2021، ص3، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2022، ص45).

وترجع تلك الاختلالات وهذا الانفصام إلى الطبيعة الهيكلية لسوق العمل المصري، بداية من عدم وجود سوق عمل موحد، وعدم القدرة على إنفاذ التشريعات والقوانين وضعف الإطار المنظومي (المؤسسي) لسوق العمل. كما شكل الاقتصاد غير الرسمي- المكون الثاني- في سوق العمل المصري، أحد عوامل الاختلال فيه، حيث نمت أنشطته وشاع شيوعا غير مسبوق خلال العشرين عاما الأخيرة، ليشمل كافة الأنشطة التي تنشأ وتنمو في غياب بيئة عمل منظمة، مثل (الافتقار إلى عقد عمل، انعدام حقوق العاملين الأساسية كالتأمين الاجتماعي والصحي وعدد ساعات العمل.. إلخ).

وعلى هذا النحو يتم طرح الأسئلة التالية:

1. كيف تطورت مؤشرات أداء سوق العمل في مصر خلال الفترة (1991- 2023)؟
2. ما هي طبيعية هيكل توزيع الدخل في مصر خلال فترة الدراسة؟
3. ما هو أثر سياسات سوق العمل على نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل في الاقتصاد المصري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة (1991- 2023)؟

أهداف الدراسة، وهي:

1. تحليل تطور مؤشرات أداء سوق العمل في مصر خلال الفترة (1991- 2023)
2. التعرف على هيكل توزيع الدخل في مصر خلال فترة الدراسة
3. قياس أثر سياسات سوق العمل على نصيب الطبقة الوسطى من الدخل في الاقتصاد المصري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة (1991- 2023)

فرضية الدراسة، وهي:

تساهم سياسات سوق العمل الفعالة في الحد من زيادة نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل في مصر

توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المعبرة عن سوق العمل ونصيب ال 50 الأقل من السكان في توزيع الدخل

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الاسلوبين التحليل الوصفي الذي يوضح هيكل ومؤشرات أداء سوق العمل المصري خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى الاعتماد على نهج التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن، وصولا إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL خلال الفترة (1991- 2023). ويتم تقسيم الدراسة إلى التالي:

1- سوق العمل وتوزيع الدخل: دراسات سابقة

تبدأ معالجة حالات عدم المساواة من خلال سياسات سوق العمل، فقد أوضحت (Berg,2015) أن الحد من عدم المساواة يتطلب إجراءات سياسية متضافرة لتحقيق ترابط سياسات سوق العمل العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. ونظرا لأن البطالة - باعتبارها أخطر مشكلات سوق العمل وأكثر وقعا- أصبحت تشكل خطرا متعدي الأبعاد، ولم يعد التعامل مع آثاره يصلح بشكل أحادي، فقد باتت الحاجة إلى لسياسات سوق العمل تعزز المساواة في الدخل، أكبر من أي وقت مضى (Rueda,2015).

وعلى ضوء أنه لا يكون التمييز بين سياسات سوق العمل والسياسات الاجتماعية بشكل واضح، حيث إنها مترابطة للغاية، فإن يمكن تصنيف الإجراءات المختلفة تحت كلا النوعين من مجالات السياسة. وهو ما أكدته دراسة (OECD, Arnal and

Förster,2010)، في مجموعة بلدان البريكس (البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا)، حيث تؤثر سياسات سوق العمل والسياسات الاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر على دخل الأسرة. فضلا عن قدرتها على إدماج العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي. وتُعتبر هذه السياسات فعالة في الحد من انخفاض التوظف خلال فترات الانكماش الاقتصادي، وخفض البطالة الهيكلية(OECD,2017). وكذلك، فقد ساهم ارتفاع الدخول في سوق العمل في تراجع عدم المساواة في أمريكا اللاتينية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث زاد الحد الأدنى الحقيقي للأجور، ولعبت مؤسسات سوق العمل دورا إيجابيا في الحد من عدم المساواة (Keifman, Saúl, and Roxana,2014).

وعلى النقيض، بينت دراسة (Cappellari,2021:3)، وجود علاقة سلبية بين عدم المساواة في الدخل وانتقاله بين الأجيال. وقد أظهرت دراسة (Rizky,Suryadarma and Suryahadi, 2019)، عبر استخدام مسح الأسر الإندونيسي، أن الطفل الذي عاش في أسرة فقيرة عندما يتراوح عمره بين 8 و17 عاما، يعاني من فقدان مكاسب بنسبة 87٪ مقارنة بالطفل الذي لم يكبر في أسرة فقيرة. أي أن تراجع الدخول وانخفاض مستويات المعيشة، يدخل الاقتصادات في حلقة مفرغة من نقص الدخل وتآكل القدرات، لا تقتصر فقط على الجيل الحالي، بل تمتد لأجيال قادمة (الأمم المتحدة، 2014، ص6). وبتسليط الضوء على الأجور بوصفها صاحبة النصيب الأكبر من الدخل في سوق العمل[1]، وأحد المحددات الرئيسية في سياسات التشغيل، فقد خلصت دراسة (Card & Krueger,2021)، إلى أن حصول الأشخاص الذين لديهم سنوات تعليم أكثر على دخل أعلى، وذلك باستخدام، المنهج التجريبي[2].

وقد بينت دراسة (Parisi, Maria Laura, 2017)، أن هناك تأثير لسياسات سوق العمل على حصة العمالة من الدخل، حيث تلعب محددات مثل: التنظيم، كثافة حماية العمالة، ومؤسسات الحد الأدنى للأجور، دورا في تعزيز الصلة بين هذه السياسات وحصة العمل من الدخل، خاصة بعد عام 2007. ولا يزال العمل بأجر هو الطريقة الأكثر فعالية للقضاء على الفقر، حيث توجد علاقة قوية بين الأجور ومعدل الفقر (Lang,2012). ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى العمل اللائق يمثل تحديا، حيث يعاني ما نسبته 66% من العاملين في الاقتصادات النامية و22 في المئة في الاقتصادات الناشئة (Samuel-Olonjuwon, 2019).

كذلك، خلصت دراسة (Etang and Simon,2019)، إلى أن أهمية تعزيز دور سوق العمل في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك في السودان، وذلك من خلال 1) تحفيز نمو القطاع الخاص، 2) مواجهة التمييز بين الجنسين في سوق العمل، 3) الاستثمار في الزراعة واعادة تخزين حوافز الأسعار، و4) توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد.

وفي تونس، أظهرت دراسة (Anis and Mekki,2021)، وجود عدم مساواة في الأجور تصل لأكثر من 22%. وتُعد "ثروة الأسرة" هي المتغير الأكثر مساهمة في تفسير عدم المساواة. فضلا عن ذلك، يعاني سوق العمل التونسي من تفاوتات تنتقل بين الأجيال[3].

وتنقسم هذه السياسات إلى ما يسمى سياسات سوق العمل النشطة، والسياسات غير النشطة. وتشمل السياسات النشطة تقديم دعم الأجور والتوظيف، والتدريب وإعادة تدريب المعاملين، وبرامج التوظيف المباشر واستحداث المشاريع وتقديم خدمات البحث عن عمل (صندوق النقد العربي، 2004: Yeyati, Montané and Sartorio, 2019:192). وقد خلصت دراستا (Escudero,Kluve, López-Mourelo and Pignatti,2018: Novella and Valencia,2019)، إلى أن سياسات سوق العمل النشطة، هي بمثابة حلا فعالا لتحسين الوصول إلى وظائف لائقة، والحد الطابع غير الرسمي لسوق العمل.

وفي ظل تداعيات أزمة كورونا، أُسند إلى سياسات سوق العمل النشطة، مهمة إعادة سوق العمل للتعافي. وقد أصبح ربط الناس بالوظائف عبر زيادة التمويل لخدمات التوظيف العامة، وبرامج التدريب، وإعانات التوظيف ... وغيرها، عاملا مساعدا على ضمان

[1] في أوائل التسعينيات، كان سائدا بين الاقتصاديين أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور يؤدي إلى انخفاض العمالة لأنها تزيد من تكاليف الأجور للشركات. ومع ذلك، فإن الأدلة التي تدعم هذا الاستنتاج لم تكن مقنعة تمامًا؛ كان هناك بالفعل العديد من الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين الحد الأدنى للأجور والتوظيف، ولكن هل هذا يعني حقًا أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة؟ يمكن أن تكون السببية العكسية هي المشكلة، فعندما ترتفع البطالة، يمكن لأصحاب العمل تحديد أجور أقل والتي بدورها قد تؤدي إلى مطالب بزيادة الحد الأدنى للأجور.

[2] في أوائل التسعينيات، حلل ديفيد كارد والمؤلفون المشاركون عددا من الأسئلة الأساسية في اقتصاديات العمل باستخدام التجارب الطبيعية. وقد حائزت هذه الدراسة على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2021، حيث تساءلت كم ستكسب أكثر إذا اخترت الدراسة لفترة أطول.

[3] ويأخذ التدخل المباشر في أسواق العمل أشكالا متعددة، ويتمثل في اتخاذ مجموعة من السياسات التي ترمي إلى تسهيل إدماج الباحثين عن عمل في سوق العمل، بالإضافة إلى إدارة أخطار هذه السوق من خلال توفير دخل في فترات البطالة أو التوقف عن العمل.

خروج عادل وفعال من الأزمة (OECD,2021).

كذلك، تمثل القدرة على الوصول إلى للمعلومات أحد أكثر المحددات فاعلية في تشكيل سياسات سوق العمل الشاملة، وكلما كانت المعلومات متوافرة وواضحة، كلما ساعد ذلك على صياغة سياسات فعالة لسوق العمل (Hofer,Zhivkovikj and Smyth,2020) تساعد في تعزيز التشغيل، وخفض معدلات البطالة، وورفع مستويات الأجور الحقيقية، وتراكم رأس المال البشري (Saint-Paul.2022). وكان (Stiglitz,2002)، قد بين أن سياسات سوق العمل تندرج في العديد من البلدان في إطار سياسات اقتصادية أوسع نطاقا، وأصبحت- في كثير من الأحيان- تحت سيطرة أصحاب المصالح. وفي مقدمتهم، صانعي سياسات سوق العمل، الذين يحددون القدرات التفاوضية الجماعية، ويصغون عقود العمل، وسياسات الحماية الاجتماعية، لتحسين رفاهية العمال وأسرهم والمجتمع (Berg,2015a:18).

وحول الدور الاجتماعي لسوق العمل، تبدأ العلاقة الترابطية التطبيقية بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية من الناحية الاجتماعية من نقطة أساسية تتعلق بالهوية الاجتماعية. فكلما كانت السياسات مصممة على نحو يعزز هذه الهوية، كلما كانت القدرة على تحقيق مستويات عالية/ متقدمة من العدالة الاجتماعية أكثر. وتتزايد أهمية تحديد الهوية الاجتماعية لكافة عناصر سوق العمل، في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها سوق العمل بصورة دورية.

ولذلك، فإن سياسات سوق العمل الراهنة التي تقوم على تحديد الهوية الاجتماعية للفرد ورفاهيته، تبحث عن إعادة العاطلين إلى العمل، لكونه أكثر فائدة من مجرد تعويضهم عن خسارة الدخل، وذلك عبر التركيز على برامج إعانات البطالة (Schöb,2021:7).

وتأسيسا على ذلك، فإن الهدف الاجتماعي المتمثل في توزيع أكثر إنصافا للدخل، قد تداخلت معه أهداف اقتصادية وسياسية، مما زاد من أهميته لدى صانعي السياسات (Ehrenberg and Smith, 2012:34).

كما أصبحت الحماية الاجتماعية في سوق العمل نهج حديث لتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، حيث تم إدراج البعد الاجتماعي في إطار السياسة الاجتماعية، وتم فض الاشتباك بين الليبرالية والسياسات الاجتماعية في سوق العمل (Teague,1994). وبينت (Ernst, Merola and Reljic,2022) دور برامج الإنفاق والتحويلات المالية المحددة في تشكيل ديناميكيات سوق العمل. وأفضت نتائج الدراسة إلى أهمية سياسات سوق العمل النشطة في دعم تعافي سوق العمل على المستوى الكلي. ورأت دراسة (AImaglobel,2022) أن معظم برامج إعادة التوزيع تتم من خلال التحويلات الاجتماعية - المساعدة الاجتماعية، والتأمين ضد البطالة، أو المعاشات التقاعدية، وتستهدف تغطية الفئات الأكثر ضعفا، وهو ما يحدد فعالية التحويلات الاجتماعية من حيث الحد من الفقر وعدم المساواة.

وفي عام 2021، أي بعد قرابة عقد ونصف من التقرير الأسبق الصادر عام 2006، لا يزال البنك الدولي، يستكشف آليات للتخفيف من وطأة الفقر، مبينا قوة البيانات في إحداث تحول في التنمية وتخفيف وطأة الفقر من خلال تقرير (World Bank,2021). أي أن قضايا الفقر لا تزال تعتبر القضية الأولى في استراتيجيات العدالة الاجتماعية والتنمية، غير أنها لا تزال قيد البحث والدراسة من جوانب متعددة، ولا تزال أيضا مسببات هذا الفقر، وعلاقته بالتعليم والدخل وسوق العمل، لا يتم القطع بشأنها بعد من قبل المؤسسات الدولية وصانعي السياسة والأكاديميين والعامة أيضا.

ومما يؤكد ذلك، أن استراتيجيات التنمية، يتصدرها هدف الحد من الفقر والقضاء على الجوع، وكلاهما متفق عليه سواء في الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة وفي أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفق رؤية 2030، إذ لا يزال البحث عن إشباع وتلبية الاحتياجات الأساسية جاريا، وأن النمو المتحقق لم يكن كافيا للقضاء على الفقر(Bourguignon, 2016). علاوة على ذلك، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على كل من سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في وقت واحد توافر البيانات، فرغم بيانات متنوعة حول مؤشرات سوق العمل، لا يزال من الصعب تتبع بيانات العدالة الاجتماعية (Cerra et al, 2021).

ولهذا، تم النظر إلى الحماية الاجتماعية كمكون أساسي من مكونات سياسات سوق العمل، تبنته العديد من البلدان، واستخدمت أدوات الحماية الاجتماعية مثل: برامج شبكات الأمان الاجتماعي، التي ساعدت على دعم الأسر المتعثرة، وزيادة الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتحسين الإنتاجية، وحماية كبار السن، ودعم الباحثين عن عمل (World Bank,2012)(European Commission,2020). وقد أصبح الحق في الحماية الاجتماعية مكفولا في الدساتير والتشريعات والسياسات (United Nations,2015:4).

على النقيض، اختبرت دراسة (Mina, 2021a)، فرضية مفادها" أن مرونة سوق العمل في الواقع مرتبطة بشكل سلبي بمعدل

البطالة والإنفاق على الحماية الاجتماعية"، وتم إثباته. كما تبين أن تعزيز كفاءة سوق العمل يتأتى عبر مرونة الأجور وربطها بالإنتاجية، مما يقلل العبء على الموازنة العامة. وخلصت دراسة (Mina, 2021b)، إلى أن العلاقة بين مرونة سوق العمل والحماية الاجتماعية تتوقف على معدل البطالة وإعانات البطالة.

بدورها، أكدت دراسة (Bertranou and Maurizio,2011)، على دور سوق العمل ونظام الحماية الاجتماعية الفعال في استئصال الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل في أمريكا اللاتينية. وذهبت دراسة (Webb,McQuaid and Rand, 2020)، إلى أن الحكومات بحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم للعمالة غير الرسمية، وفق نهج الأمن الوظيفي والحماية. وفي كولومبيا، شكل تعزيز القدرة على الوصول للتعليم وربطه ببرامج التدريب عاملا مساعدا في تحسين قدرات العمالة وزيادة الإنتاجية (Joumard and Londoño Vélez,2013) .

كما بينت دراسة (Cappellari,2021:3)، وجود علاقة سلبية بين عدم المساواة في الدخل وانتقال الدخل بين الأجيال، وعلاقة إيجابية بين انتقال الدخل والأداء الاقتصادي. وفي ظل تراجع الدخول وانخفاض مستويات المعيشة، دخلت العديد من الاقتصادات في حلقة مفرغة من نقص الدخل وتآكل القدرات (الأمم المتحدة، 2014، ص6). وأظهرت دراسة (Rizky,Suryadarma and Suryahadi, 2019)، أن الطفل الذي عاش في أسرة فقيرة عندما يتراوح عمره بين 8 و17 عاما، يعاني من فقدان مكاسب بنسبة 87٪ مقارنة بالطفل الذي لم يكبر في أسرة فقيرة.

وبتسليط الضوء على الأجور بوصفها صاحبة النصيب الأكبر من الدخل في سوق العمل[4]، وأحد المحددات الأكثر أهمية في سياسات التوظف، فقد خلصت دراسة (Card & Krueger)، إلى حصول الأشخاص الذين لديهم سنوات تعليم أكثر على دخل أعلى، وذلك باستخدام، المنهج التجريبي[5].

2- تطورات سوق العمل في مصر: الهيكل والمؤشرات

يمثل سوق العمل أحد أهم الأسواق في أي اقتصاد خاصة إذا كانت لديه حاجة ملحة لجعل هذا السوق أكثر كفاءة وفاعلية مثلما هو الحال في الاقتصاد المصري. ولذلك فإن الوقوف على واقع هذا السوق، وبيان خصائصه وهيكله، وعرض أهم مؤشرات أدائه يعد هدفا أساسيا لهذا البند، والذي يتم تناوله كما يلي:

1/2 هيكل سوق العمل المصري وخصائصه

ينقسم سوق العمل المصري إلى سوقين رئيسيين يندرج تحتهما أسواق فرعية، وهما (شلبي، (2006، ص22):

1. **سوق العمل المنظم**، ويخضع لتشريعات وقوانين ولوائح بعينها لا بد من الالتزام بها. ويتضمن هذا السوق عدة أسواق فرعية، يخضع كل منها لتشريعات ولوائح خاصة به، وتشمل سوق العمل في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام، وسوق العمل في القطاع الخاص.
2. **سوق العمل غير المنظم**، ويعاني العاملون في هذا السوق من انخفاض مستوياتهم التعليمية وارتفاع نسبة الأمية بينهم، ناهيك عن حصولهم على أجور منخفضة وغير مستقرة. وينتشر هذا السوق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخاصة في قطاعي الزراعة والتشييد. وقد لعب هذا السوق دورا كبيرا في استيعاب الصدمات التي لحقت بالاقتصاد المصري سواء داخليا أم خارجيا، وجَسد الخلل الواضح في أسواق العمل وعجز القطاع المنظم عن استيعاب المتعطلين عن العمل.
3. ويتسم سوق العمل المصري بتراجع نسبة العاملين بأجر لإجمالي العمالة والتي تزايدت من 39% عام 1990 إلى 33% عام 2022. وهي أقل من المتوسط العالمي البالغ 53.6%، وأقل من نسبة البلدان مرتفعة الدخل البالغة 60.4%، والبلدان متوسطة الدخل (48.7%)، وأعلى البلدان منخفضة الدخل (19.9%)، مما يشير إلى أهمية عنصر العمل في الاقتصاد المصري، واعتماد ثلثي العاملين فيه على عوائده.

[4] في أوائل التسعينيات، كان سائدا بين الاقتصاديين أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور يؤدي إلى انخفاض العمالة لأنها تزيد من تكاليف الأجور للشركات. ومع ذلك، فإن الأدلة التي تدعم هذا الاستنتاج لم تكن مقنعة تمامًا؛ كان هناك بالفعل العديد من الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين الحد الأدنى للأجور والتوظيف، ولكن هل هذا يعني حقًا أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة؟ يمكن أن تكون السببية العكسية هي المشكلة، فعندما ترتفع البطالة، يمكن لأصحاب العمل تحديد أجور أقل والتي بدورها قد تؤدي إلى مطالب بزيادة الحد الأدنى للأجور.

[5] في أوائل التسعينيات، حلل ديفيد كارد والمؤلفون المشاركون عددا من الأسئلة الأساسية في اقتصاديات العمل باستخدام التجارب الطبيعية. وقد حائزت هذه الدراسة على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2021، حيث تساءلت كم ستكسب أكثر إذا اخترت الدراسة لفترة أطول.

ومع ذلك فالاقتصاد المصري يشهد تآكلا مستداما للأجور الحقيقية، وتشكل هذه المعاناة – إضافة إلى البطالة طويلة الأجل وتنامي العمل غير الرسمي- حافزا للهجرة، خاصة للعمالة الماهرة (David and Jarreau,2017,p3). وتمثل صعوبة التنقل (الدوران) وعدم مرونته، خاصية من خصائص سوق العمل المصري. ويشار إلى أن العمل الحكومي هو أقل سوق عمل في معدل الدوران الوظيفي، يليه العمل في القطاع الخاص. فيما يعد العمل بأجر في القطاع غير الرسمي الأكثر تنقلا (Tansel and Ozdemir,2015,p7).

وإلى جانب ما تقدم، يمكن إجمال الخصائص الأخرى لسوق العمل في مصر، وفق ما يلي:

أ- **عدم مواءمة مهارات الخريجين مع متطلبات سوق العمل،** وهو ما يظهر بشكل واضح متمثلا في عدم التناسب بين المستوى التعليمي للعمال والوظائف التي يحصلون عليها. وقد أظهرت دراسة (IOM and CAPMAS,2017,p33) أن التواجد في سوق العمل يرتبط بشكل إيجابي بالتحصيل العلمي.

ب- **قلة برامج التدريب،** حيث عدم التوافق بين ساعات العمل التي يقوم بها العامل والساعات التدريبية التي يتلقاها. إضافة إلى ضعف الاستثمار في التدريب المهني وضآلة التخصصات العلمية، حيث يعج سوق العمل المصري بفئات كثيرة لا تتلقى التدريب اللازم أو الكافي (ERF,2020,p12,Krafft,2019,p4). كما تكثر التخصصات غير المطلوبة.

ت- **خاصية الهرم المقلوب،** والتي تعكس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين في سوق العمل المصري هرما مقلوبا للبطالة، حيث ترتفع معدلات البطالة بين المتعلمين والشباب والإناث والمناطق الحضرية. وقد سجلت نسبة بطالة المتعلمين وفق مؤشر معدل بطالة ذوي التعليم المتقدم (٪ من إجمالي القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم) تطورا من 16% عام 2008 إلى 22% عام 2018، قبل أن تتراجع إلى 15% عام 2021، وفقا لبيانات البنك الدولي وهي أعلى من شريحة البلدان منخفضة الدخل التي سجلت 13%. وتمثل ثلاثة أضعاف البلدان مرتفعة الدخل البالغة 5% في نفس العام. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عاملين رئيسين، أولهما عدم المطابقة بين التعليم والمهنة في سوق العمل كما ونوعا، وهذا هو أحد الاختلالات الرئيسة في سوق العمل. وثانيهما التركيبة الديموغرافية حيث ازدادت نسبة السكان في سن العمل مما زاد من الضغط على فرص العمل المتاحة (ECES,2020,p8).

ث- **معاناة المتعلمين في سوق العمل،** يُعد المستوى التعليمي إحدى الخصائص المهمة لسوق العمل، فرغم وجود دعاوي دائمة بإجراء تحسينات في السنوات الأخيرة، لا تزال النتائج لم تأت بعد. وذلك نظرا لعدم تناسب هذه التحسينات مع الواقع من ناحية أولى. ومن ناحية ثانية، لعدم التشخيص الدقيق لمؤشرات أداء النظام التعليمي. إضافة إلى ضعف القدرة المؤسسية والمنهجية لنظام التعليم وعدم تطورها من ناحية ثالثة. وفي سياق متصل، يتعامل نظام التعليم المصري مع ما يقارب 25 مليون طالب (جامعي ودون الجامعي) يتفرعون إلى 22.5 مليون ما دون الجامعي و2.5 مليون للجامعي. وفي الوقت الذي لا تزال حصة خريجي الجامعات في سوق العمل في تصاعد، فإن حصة الوظائف التي تتطلب شهادة جامعية آخذة في الانخفاض (Fedi and Amer,2019,p13).

ج- **قرابة خمس العمالة تعمل في بيئة تتسم بالخطورة،** فرغم انخفاض نسبة العمالة المعرضة للمخاطر إلى إجمالي المشتغلين من 29% عام 1991 إلى 18% عام 2021، وفق بيانات البنك الدولي، فإن هذه النسبة ما تزال تقترب من خمس العاملين يعملون في بيئة تتسم بالخطورة ومعرضون بشكل دائم لإصابات العمل.

ح- **النمو السكاني المتسارع (معاناة ديموغرافية)،** حيث سجل تعداد مصر تطورا خلال فترة الدراسة من 56.1 مليون نسمة عام 1990 إلى قرابة 111 ملايين نسمة عام 2022. وهذا النمو السكاني البالغ متوسطه 2% خلال الفترة (1990- 2022)، قد فاق في مجمله معدل نمو فرص العمل. وقد توقع (Assaad,2020) أنه مع وصول الجيل المولود خلال الفترة (2006-2014) إلى سن العمل سيرتفع صافي الزيادة السنوية للقوى العاملة من 575 ألفا سنويا خلال الفترة (2020- 2025) إلى 800 ألف خلال الفترة (2030- 2035)، مما سيشكل تحديا كبيرا أمام توليد فرص العمل.

خ- **معاناة الشباب في سوق العمل** (الفقي ولوقا، 2020، ص9)، إذ يعتبر الشباب الفئة الأكثر تضررا في سوق العمل، حيث تتركز

البطالة بينهم بنسبة (24.3%) عام 2021. ولا تقتصر المعاناة على عدم القدرة على الوصول أو المشاركة في سوق العمل، بل تمتد إلى عدم القدرة على الحصول على وظائف لائقة، مما أدى لتدهور آفاق/ تطلعات العمل لدى الشباب (WB,2014,p25). كما زاد الطين بلة، عندما زادت نسبة الباحثين عن عمل من المحبطين في هؤلاء الشباب ثلاثة أضعاف بين عامي 2012 و2018، من 2.2 في المئة إلى 6.1 في المئة (Amer and Attalah,2019,p9). وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف خلال أقل من عقد، وهو ما ينذر بخطورة شديدة أقلها الانسحاب من سوق العمل، فضلا عن الآثار المختلفة لهذا النوع من البطالة والإحباط. وقد خلصت دراسة (Alazzawi and Hlasny,2022) إلى أن الشباب يعانون من انخفاض الأجور الحقيقية، وعدم وجود آمال في الانتقال إلى وظيفة أفضل. كما تعتبر كل من ثروة الأسرة ومهنة الوالدين، والطبقة الاجتماعية محددات مهمة للحصول على فرصة عمل(Hassine,2012). كما بنيت دراسة(Assaad and Krafft,2017) أن فئة الشباب يواجهون صعوبة للحصول على وظائف جيدة مقارنة بغيرهم وبالأجيال السابقة.

د- **معاناة/اقصاء الإناث في/ من سوق العمل،** حيث لا زالت فئة الإناث تعاني على صعيد الوصول إلى العمل واستدامته (أبو القمصان، 2017، ص34). وقد تراجعت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية 15-64)، من 23% عام 1990 إلى 20% عام 2021. مع الإشارة إلى أن قوة العمل من الإناث (% من إجمالي القوى العاملة) سجلت تراجعا من 24% عام 1990 إلى 18.5% عام 2021. وفي المقابل ارتفع معدل بطالة الإناث من 21% في 1990 إلى 24.3% في 2021، لكنه انخفض إلى 13.4% عام 2023[6]. أضف إلى ذلك، أن القطاع الخاص لا يرحب بشكل خاص بالمرأة المتزوجة، وتقل فرصها (Krafft and Assaad,2022). كما أفضت دراسة (Assaad et al,2018) إلى وجود تراجع في أعداد النساء الحاصلات على تعليم عالي[7]، وعدم قدرتهن على الحصول على فرصة عمل، وارتفاع معدل البطالة بينهن.

ذ- **عدم التوازن بين حقوق العاملين ومتطلبات جودة/ كفاءة العمل** (Ehab,2012,p8)، ينظم قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص. ورغم وجود هذا الأساس التشريعي، لا تزال العديد من حقوق العمال مهدرة في مصر، لا سيما النصيب العادل للعامل من القيمة المضافة التي أنتجها، والتمتع ببيئة عمل آمنة ومحفزة، وكذلك مستوى ونطاق الحماية الاجتماعية الذي يتم تغطيته. ومما يؤكد ذلك هو التراجع في العمال الذي يتمتعون بميزة حماية اجتماعية واحدة من 36.9% عام 2016 إلى 34.7% عام 2020. وتُعزى فجوة تغطية الحماية الاجتماعية إلى العديد من أوجه القصور في القواعد المنظمة لنظام التأمين الاجتماعي، مثل ارتفاع تكلفة الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي مقارنة بمبالغ المعاشات المنخفضة التي يتم الحصول عليها خلال سنوات التقاعد الأولى (ERF,2020,p11). كما شهدت جودة التشغيل في القطاع العام تراجعا، حيث ارتفعت نسبة العمال الذين يعانون من تراجع هذه الجودة من 71% في عام 2006 إلى 90% في عام 2018 (ينبروخ وآخرون، 2021، ص13).

ر- **تراجع نسبة الإعالة (إتجاه مغاير)،** من 83% إلى 60.6% بين عامي 1990 و2022. مع الإشارة إلى وجود اتجاه عام تنازلي حيث سجلت نسبة الإعالة أدنى معدلات لها عند 60% عام 2010(Krafft et al,2021,p11).

2/2 مؤشرات أداء سوق العمل في مصر خلال الفترة (1990- 2023)

اهتم هذا البند بعرض مؤشرات أداء سوق العمل المصري والوقوف على اتجاهات تطوره[8]، كما يلي:

1. **إجمالي القوة العاملة،** والتي تطورت في الاقتصاد المصري من 15 مليون شخص عام 1990 إلى 31.2 مليون عام 2022. أي أن القوة العاملة تضاعفت قرابة مرتين خلال ثلاثة عقود. وهو ما يعود بالأساس لتطور حجم السكان في نفس الفترة الزمنية من 56 مليون نسمة إلى 111 مليون نسمة. وهو ما انعكس في شكل زيادة حجم القوة العاملة.

---

[6] تم تحديث هذه الأرقام من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?locations=EG.

[7] بحسب بيانات البنك الدولي تراجعت نسبة الإناث في القوى العاملة ذات التعليم المتقدم% (من الإناث في سن العمل الحاصلات على تعليم متقدم) من 60% عام 2008 إلى 44% عام 2022. كما هو متاح على الرابط التالي
https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.ADVN.FE.ZS?locations=EG.

[8] يعتمد في ذلك على البيانات الصادرة من البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي من أهمها بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي ونشرة التوظف والأجور وساعات العمل، وبحث العمالة بالعينة، وغيرها.

وعلى النقيض، فقد سجل معدل المشاركة في القوى العاملة- المعبر عن نسبة السكان النشطين اقتصاديا الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق- تراجعا من 50.4% عام 1990 إلى 41.5% عام 2021. أي أنه فقد قرابة خمس معدله على مدار الفترة الزمنية للدراسة. ويعزى ذلك بالأحرى إلى طبيعة الهرم السكاني في مصر[9]، وتحول التوظيف من القطاعات كثيفة العمالة نحو قطاع الخدمات الذي يتسم بكونه أقل طلبا للعمالة.

2. **إجمالي نسبة التشغيل إلى** عدد السكان، 15عاما فأكثر (%)، حيث يوضح الشكل رقم (1) تراجع نسبة التشغيل إلى عدد السكان% من 42% عام 1990 إلى 39% عام 2022. أي أنها فقدت 3 نقاط مئوية خلال ما يزيد قليلا عن ثلاثة عقود.

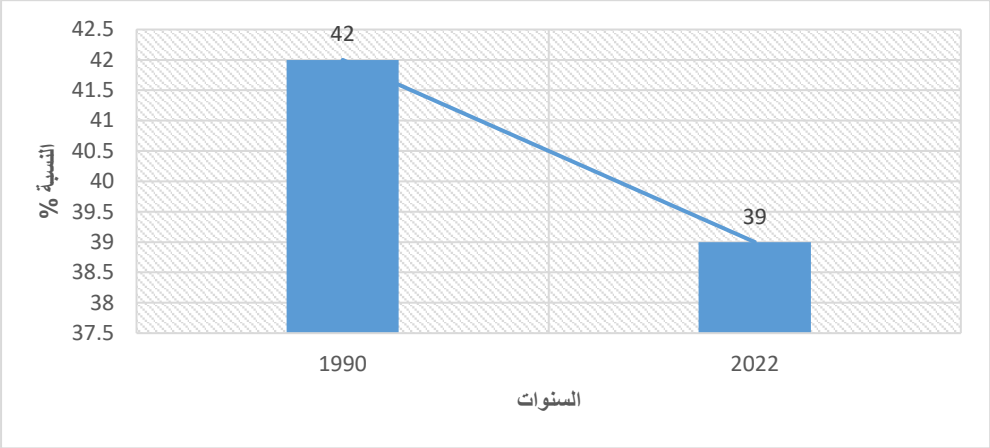

شكل رقم (1) تطور نسبة التشغيل إلى عدد السكان% في مصر بين عامي 1990 و2022

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3. العاملون حسب القطاع، فحتى يونيو 2021 كانت الزراعة أكبر قطاع مساهم في التوظيف، حيث يعمل به نحو 38% من إجمالي العاملين. وجاءت قطاعات التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة إلى جانب الصناعات التحويلية في المرتبة التالية بنسبة 14% و13.4% و12.5% على التوالي، والذي يتضح من الشكل رقم (2).

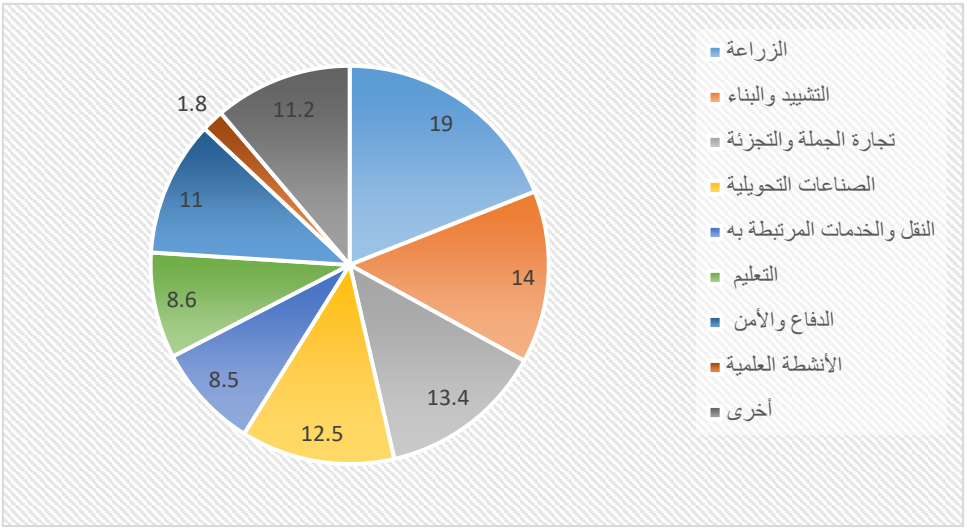

شكل رقم (2) توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية (يونيو) 2021

Source: Galal,2021.

وفي سياق متصل فيد تراجعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة (من إجمالي المشتغلين%) من 38% عام 1991 إلى 19% عام 2022. وفي المقابل زادت نسبة العاملين في قطاع الصناعة من 25% إلى 28% في نفس الفترة. وكذلك تزايدت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من 37% عام 1991 إلى 53% عام 2022، وذلك بحسب بيانات البنك الدولي. أي أن الغلبة لقطاع الخدمات، مما يعني تكوينا قطاعيا يسيطر عليه الإنتاج الأولي والخدمات، دون عمق صناعي، مما ينعكس بطبيعة الحال في انخفاض معامل التشغيل

[9] سجلت الفئة (14 -65 عاما) ما نسبته 61% من الإجمالي، مقابل 34% للأطفال ما دون 14 عاما، و5% للسكان فوق سن ال 65%. وبما يعبر عن فتوة المجتمع المصري، وتمتعه بميزة اتساع رقعة الفئات التي يمكن وصفها بأنها بالنشطة. وعادة ما توصف مصر بأنها دولة شابة (Galal,2022).

الإنتاجي لرأس المال، أي الوظائف، وضعف نمو الاجور الحقيقية والإنتاجية، وما ينتج عنهما من اختلال العلاقة بين العمل ورأس المال لصالح الأخير، فيعمق اختلال التوزيع -سياسيا وليس اقتصاديا فقط- لصالحه بحكم ضعف القدرة التفاوضية للعمل. وهكذا، يظهر رافد أولي لغلبة الدخول من الملكية على الدخول من العمل، أي غلبة أصحاب الأرباح والرأسماليين على أصحاب الأجور (عبد الهادي،2017، ص10).

4. ساعات العمل، فقد بلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للعاملين بالقطاع العام والأعمال العام والقطاع الخاص 55 ساعة في الأسبوع في عام 2021 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2022).
5. البطالة طويلة الأمد وبطالة الشباب، سجل معدل البطالة متوسطا قدره 14.7% خلال فترة الدراسة، بحد أدنى 7% عام 2022، وآخر أقصى بلغ 13.2% عام 2013. في ذلك الوقت، سجل معدل بطالة الشباب متوسطا قدره 39% خلال نفس الفترة، بحد أدنى 20.5% عام 1999، وآخر أقصى عند 34.7% عام 2015، وهو ما يتضح من الشكل رقم (3/1/2).
6. العمالة في القطاع غير الرسمي، يحتل القطاع غير الرسمي مكانة كبيرة في الاقتصاد المصري، حيث يقدر بأنه يتراوح بين (30-50%) من الناتج المحلي الاجمالي، وتصل نسبة العمالة فيه إلى 60٪ من الوظائف (Khalil and Megahed,2021). كما حددت وزارة القوى العاملة عدد العمال غير الرسميين بـ 10 ملايين عامل. ولهذا فإن تطبيق شبكة أمان تتمثل في دخل أساسي شامل (حتى كإجراء قصير الأجل) يعد أمرا ضروريا لضمان عدم ترك العمالة غير الرسمية، خصوصا أثناء فترات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19 (غزال، 2021، ص15).

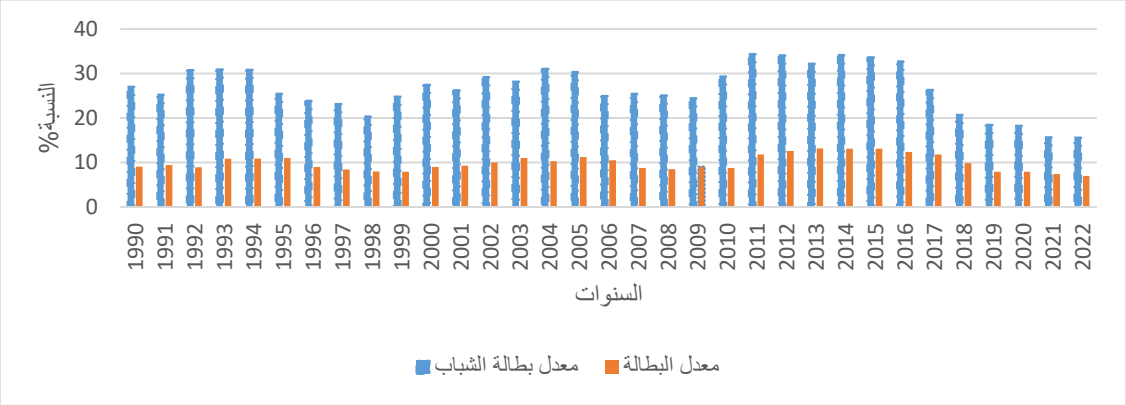

شكل رقم (3) تطور معدلي البطالة وبطالة الشباب في مصر خلال فترة الدراسة

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

7. الأجور والحد الأدنى للأجور، والتي شهدت تطورا في سوق العمل المصري، حيث تزايد متوسط الأجر النقدي الأسبوعي لمنشآت القطاعين العام والخاص خلال فترة الدراسة من 55 جنيها في الأسبوع عام 1990 إلى 1053 جنيها عام 2022، مما يشير إلى تضاعفه بمقدار 19 ضعفا خلال ثلاثة عقود، والذي يتضح من الشكل التالي[10].

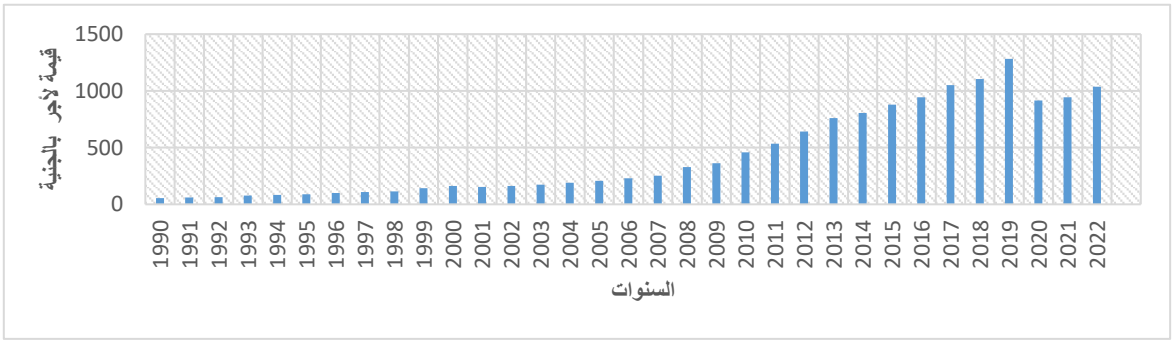

شكل رقم (4) تطور متوسط الأجر النقدي الأسبوعي لمنشآت القطاع العام والخاص في مصر خلال الفترة (1990- 2022)

[10] ومن خلال مقارنة أجر الساعة بين مصر وعدد من البلدان، يتضح أن أجر الساعة وفق متوسط الأجر في كل من القطاع العام والخاص يساوي 1.3 دولار مقارنة مع 15 دولارا للساعة في الولايات المتحدة الأمريكية و14 دولارا في المملكة المتحدة، و14.5 دولار في إستراليا، و9 دولارات في كوريا و5 دولارات في تايوان. (WPR,2022).

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وعلى صعيد الحد الأدنى للأجور، فبعد غياب عقود طويلة أدرك صانعو السياسات الاقتصادية أهميته وقامت برفع هذا الحد الادنى للأجر الحكومي خلال العقد الماضي في عام 2012 حيث تم تحديده عند 700 جنيه ليتزايد إلى 1200 عام 2014، واستمر عدة سنوات على هذه القيمة حتى تم زيادته إلى 2000 جنيه عام 2019. كما تم رفعه إلى 2400 و2700 عامي 2021 و2022 على التوالي. كما تم الإعلان في مارس 2023 عن زيادة الحد الأدنى للعاملين بالحكومة إلى 3600 جنيها. وقد أعلن مجلس الوزراء عن رفع الحد الأدنى للأجور إلى 4000 مع بداية نوفمبر 2023، ثم ما لبث أن أعلن في فبراير 2024 عن زيادته إلى 6000 جنيه مصري بدءاً من مارس 2024.

وفي 26 من أكتوبر عام 2022 تم زيادة الحد الأدنى للقطاع الخاص إلى 3000 جنية مصري، وذلك مقابل 2700 جنيها للقطاع الخاص يبدأ العمل بها في يناير 2023 (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022). وفي نوفمبر 2023 قرر المجلس القومي للأجور زيادة الحد الأدنى لرواتب العاملين في القطاع الخاص إلى 3500 جنيه بدلاً من 3000 جنيه على أن يتم التطبيق اعتبارا من يناير 2024. وفي الأول مايو عام 2024 تم رفع الحد الأدنى للأجور في كل من القطاع العام والخاص إلى 6000 جنية مصري.

3- حالة عدم المساواة في توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (1990- 2022)

يتأثر التكوين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات بحالة الصراع الطبقي التي تظهر تبعاتها في شكل فجوة بين الأغنياء والفقراء سواء في نطاق توزيع الثروة أم الدخل. ومن ثم فإن البعد الطبقي لا يزال حاضرا بقوة في المسائل والمناقشات المتعلقة بالظلم وسوء توزيع الثروة وعدم عدالة توزيع الدخل (عوض، 2017، ص16) .

وتظهر انعكاساته في انكماش الطبقة الوسطى واتساع الهوة بين الطبقات (عدلي، 2018، ص14). كما يقع أغلبية المصريين في طبقات فقيرة أو متوسطة، حيث قلة الفرص ومحدودية الخيارات. ناهيك عن الخوف الدائم من السقوط لأسفل في ظل معدلات التضخم المرتفعة مع وجود حالة من عدم اليقين لا يترك لهم سوى صراع يومي من أجل البقاء والتأقلم مع التراجع المستمر لمستويات معيشتهم (لويس، 2018، ص76). إضافة إلى عدم القدرة على الوصول إلى موارد الدولة والأصول الأساسية (مارشال،2020، ص4).

وهذا يؤثر على توقعات المواطنين وثقتهم في حكوماتهم (Shechter,2018,p10). ومن ثم فإن قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تكون في غير صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة مقابل الطبقات الحاكمة وذوي النفوذ والسلطة (Khalid,2018,p5).

ويوضح الشكل رقم (5) تطور هيكل توزيع الدخل بين الطبقات في مصر خلال فترة الدراسة، حيث يتضح استحواذ 1% من السكان على قرابة خمس الدخل واستئثار 10% من الطبقات العليا ب 50% منه مقابل 15.4% لصالح الطبقة الوسطى والفقيرة ونسبتها 50% من السكان، مما يشير إلى اختلال حاد وهوة سحيقة. وفي عبارة أخرى، يتضح مدى عمق هذا التفاوت إذ تستحوذ فئة 10% الأعلى على 47.6% من الدخل مقابل 15.4% للطبقة الوسطى. فيما تستأثر فئة 1% الأعلى بما نسبته 18.1%.

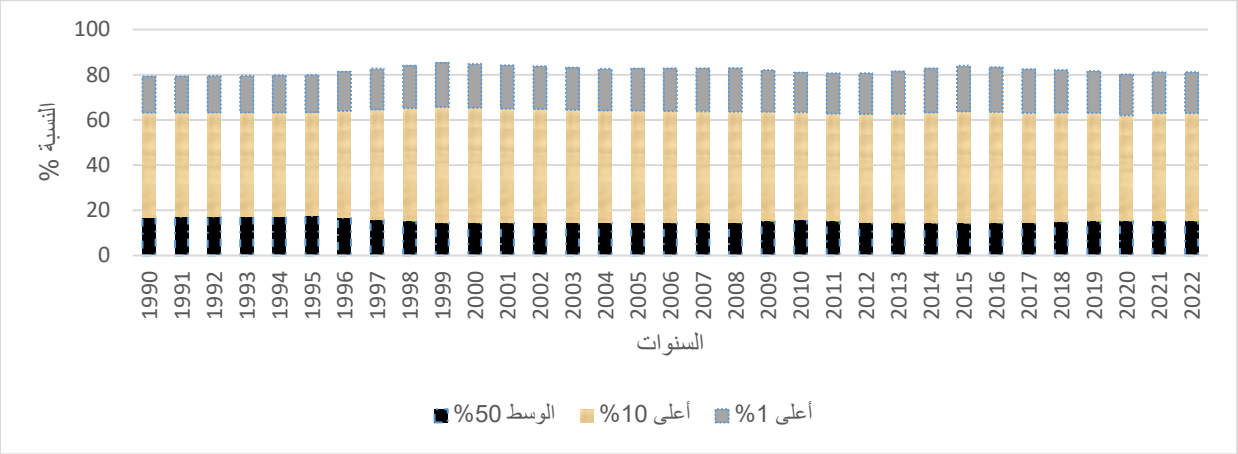

شكل رقم (5) تطور حالة التفاوت في توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (1990- 2022)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ووفق تقديرات البنك الدولي تذبذب معامل جيني بين 32% عام 1990 و30.1% عام 1995، ثم عاد مجددا ليسجل 32.8% عام 1999. ثم ما لبث أن انخفض إلى 31.8% عام 2004 وصولا إلى 31% عام 2012. لكنه سرعان سجل للارتفاع إلى 32.5% عام 2017. لكنه سجل 31% عام 2020، ثم وصل إلى 32% عام 2023. كما أنه في عام 2021 استحوذ 1% الأعلى من السكان على قرابة 20% من الدخل، أي الخمس. واستأثر10% من الفئة العليا على ما يقارب 50% من الدخل. فيما يحصل 50% الأدنى من

السكان على 15.4% من الدخل. وهذه إشارة صريحة إلى وجود اختلالا كبيرا في توزيع الدخل، حيث يحصل 10% الأعلى على نصف الدخل، فيما يحصل نصف السكان على نسبة لا تتجاوز الخمس (15.4%).

وفي مفارقة أخرى يظهر اتجاه تزايدي لنصيب فئتي الـ 1% و10% من 16 و46.2% عام 1990 إلى 18.1 و47.6% على الترتيب عام 2022. مما لا يدع مجالا للشك أن سياسات توزيع الدخل تعمل في صالح القلة لا الكثرة.

4- قياس أثر مؤشرات سوق العمل على توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (1991- 2023)، حيث يتم في هذا البند قياس أثر مؤشرات سوق العمل على نصيب الطبقة الوسطى من الدخل، وذلك من خلال الخطوات التالية:

1/4 توصيف البيانات واختيار نموذج الدراسة، يتضح في هذا البند أن نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل Boot 50 هو المتغير التابع بينم كل من (نسبة التشغيل إلى السكان%، EMPL R، والأجر النقدي Nomi W، ومعدل البطالة UNE R، هي المتغيرات المستقلة، كما في الجدول التالي.

الجدول (2) ملخص تعريف المتغيرات ومصادرها

النموذج	المتغير	مصدر البيانات
المتغير التابع	نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل Boot 50	البنك الدولي
المتغيرات المستقلة	نسبة التشغيل إلى السكان% EMPL R	قاعدة بيانات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية وصندوق النقد الدولي
	الأجر النقدي Nomi W	
	معدل البطالة UNE R	

المصدر: إعداد الباحث.

2/4 اختبارات جذر الوحدة، ويوضح الجدول رقم (3) أن متغيرات (معدل البطالة ومعدل التضخم) استقرت في المستوى. فيما استقر المتغير التابع وهو نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل قد استقر في الفرق الأولى، ونفس الأمر ينطبق على بعض المتغيرات المفسرة أو المستقلة، وهي (نسبة التشغيل إلى عدد السكان والأجر النقدي) وتم إعادة الاختبار لتصبح مستقرة في الفرق الأولي، حيث إن قيمة المعنوية (P-value) أقل من 5% مما يشير إلى قبول الفرض العدمي بعدم وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ورفض الفرض البديل القائل بوجود جذره وحدة بينهما.

جدول رقم (3) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع

المتغير	فترة التباطؤ	قيمة إحصائية ADF المحسوبة	قيمة P-value	درجة التكامل	التعليق
Boot 50	0	-3.271182	0.0255	I (1)	تم اختبار السلسلة وقد تبين أنها غير مستقرة في المستوى وتم إعادة الاختبار لتصبح مستقرة في الفرق الأولي
EMPL R	0	-4.899583	0.0004	I(1)	تم اختبار السلسلة وقد تبين أنها غير مستقرة في المستوى وتم إعادة الاختبار لتصبح مستقرة في الفرق الأولي
Nomi W	0	-3.164334	0.0350	I(1)	تم اختبار السلسلة ولم تكن مستقرة في المستوى وأعيد الاختبار لتستقر في الفرق الأولى
UNE R	0	-2.984194	0.0483	(0) I	تم اختبار السلسلة وكانت مستقرة في المستوى
INFLA	0	-3.200094	0.0293	(0) I	تم اختبار السلسلة وكانت مستقرة في المستوى

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12.

وعليه، فإنه توجد متغيرات متكاملة في الفرق الثاني، مما يعني إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، ومن ثم فسوف يتم اجراء الاختبارات كما يلي:

3/4 تقدير طريقة المربعات الصغرى، حيث يتبين أن معامل التفسير R-squared قد سجل نسبة منخفضة للغاية 0.3%. ومن ثم فإن المتغيرات المستقلة تفسر فقد 0.03% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، بينما تعزى النسبة المتبقية الغالبة إلى متغيرات

أخرى غير مدرجة في النموذج. ومن ثم فقد ظهرت قيمة الاحتمالية غير معنوية لكل من (سعر الفائدة، معدل التضخم، النمو الاقتصادي). وقد ظهر النموذج معنويا حيث سجلت قيمة إحصائية فيشر F-statistic الاحتمالية 0.389882 (F-statistic) وذلك بقيمة احتمالية غير معنوية (0.761146). فيما سجلت قيمةDurbin-Watson stat ما مقداره (2.1)، مما يشير إلى احتمالية وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، فيما تم التأكد من عدم وجود مشكلة ثبات التباين بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (4) طريقة المربعات الصغرى OLS

		Dependent Variable: BOOT_50		
		Method: Least Squares		
		Date: 12/07/24 Time: 20:19		
		Sample: 1991 2023		
		Included observations: 33		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6176	0.504852	0.110474	0.055773	EMPL_R
0.0303	-2.281321	0.000495	-0.001129	NOMI_W
0.0183	2.505974	0.027167	0.068080	INFLA
0.1704	-1.407240	0.086225	-0.121339	UNE_R
0.0065	2.941936	4.807875	14.14446	C
15.44545	Mean dependent var		0.378833	R-squared
0.988399	S.D. dependent var		0.290095	Adjusted R-squared
2.610642	Akaike info criterion		0.832784	S.E. of regression
2.837385	Schwarz criterion		19.41880	Sum squared resid
2.686934	Hannan-Quinn criter.		-38.07559	Log likelihood
0.396786	Durbin-Watson stat		4.269114	F-statistic
			0.008026	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

ويشير الجدول رقم (5) إلى مصفوفة الارتباط الخاصة بالنموذج

الجدول رقم (5) إلى مصفوفة الارتباط الخاصة بالنموذج

UNE_R	INFLA	NOMI_W	EMPL_R	BOOT_50	
0.034299595055367335	0.368789095618312 6	-0.188737127720117 7	0.022925253488181 72	1	BOOT_50
0.368734633770211	0.053466958584368 05	-0.244839918052649	1	0.022925253488181 72	EMPL_R
-0.027212336960221 2	0.339529289201697 1	1	-0.244839918052649	-0.188737127720117 7	NOMI_W
0.005680023961819395	1	0.339529289201697 1	0.053466958584368 05	0.368789095618312 6	INFLA
1	0.005680023961819395	-0.027212336960221 2	0.368734633770211	0.034299595055367335	UNE_R

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

4/4 اختبار فترات الابطاء، حيث يوضح الجدول رقم (6) أن فترات الابطاء المثلي هي فترتين، كما في الجدول التالي.

جدول رقم (6) اختيار فترات الابطاء

			VAR Lag Order Selection Criteria			
		Endogenous variables: BOOT_50 EMPL_R NOMI_W INFLA UNE_R				
				Exogenous variables: C		
				Date: 12/07/24 Time: 20:22		
				Sample: 1991 2023		
				Included observations: 31		
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
30.92267	31.07857	30.84728	17158531	NA	-473.1328	0
25.23376*	26.16913*	24.78140	40812.28	191.9696	-354.1117	1
25.26213	26.97696	24.43279*	33014.58*	39.23020*	-323.7082	2

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12.

5/4 اختيار التكامل المشترك وفقا لمنهجية جوهانسن، بالاعتماد على نموذج متجهة الانحدار الذاتي (VAR) المقدر والذي وجدناه يحتوي على 2 فترة إبطاء، وهي نفس فترة الإبطاء التي سنعتمد عليها في اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة. ويوضح الجدول رقم (7) أن هناك عدد 2 علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث عندما تم اختبار فرضية العدم (r=0) مقابل الفرضية البديلة ( )r<0 حيث تبين أن الإحصائية المحسوبة لكل من الاختبارين اكبر من 92.95330 > 69.81889 و 49.03171> 47.85613. ومستوى الدلالة لهما أقل من 5% وهي (0.0003) و (0.0386).

جدول رقم (7) اختيار التكامل المشترك وفقا لمنهجية جوهانسن

			Date: 12/07/24 Time: 21:07		
			Sample (adjusted): 1994 2023		
		Included observations: 30 after adjustments			
		Trend assumption: Linear deterministic trend			
		Series: BOOT_50 EMPL_R NOMI_W INFLA UNE_R			
		Lags interval (in first differences): 1 to 2			
		Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
		0.05	Trace		Hypothesized
	Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
	0.0003	69.81889	92.95330	0.768703	None *
	0.0386	47.85613	49.03171	0.537923	At most 1 *
	0.1326	29.79707	25.87098	0.416742	At most 2
	0.3048	15.49471	9.697187	0.242991	At most 3
	0.2460	3.841465	1.345798	0.043869	At most 4
	Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
	* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
		**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			

	Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
		0.05	Max-Eigen		Hypothesized
	Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
	0.0023	33.87687	43.92160	0.768703	None *
	0.1667	27.58434	23.16073	0.537923	At most 1
	0.2149	21.13162	16.17379	0.416742	At most 2
	0.3441	14.26460	8.351389	0.242991	At most 3
	0.2460	3.841465	1.345798	0.043869	At most 4
	Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
	* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

6/4 تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء، والذي يوضح أن معامل التحديد قد سجل 97%، مما يشير إلى التغيرات في المتغير التابع وهو نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل يتم تفسير أكثر من ثلاثة أرباعها من خلال المتغيرات المستقلة وهي (الأجر النقدي ومعدل البطالة ومعدل التضخم). فيما يتم تفسير 3% فقط من هذه التغيرات من قبل متغيرات غير مدرجة في النموذج. وأن غالبية المتغيرات ذات احتمالية غير معنوية فيما واحدة فقط، كما أن النموذج من ناحية اختبار فيشر معنويا(F-statistic) والتي سجلت (1.917148) بمستوى معنوية(0.137100). وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (8) تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء

		Dependent Variable: BOOT_50		
			Method: ARDL	
		Date: 12/07/24 Time: 20:27		
		Sample (adjusted): 1994 2023		
	Included observations: 30 after adjustments			
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EMPL_R NOMI_W INFLA UNE_R				
		Fixed regressors: C		
	Number of models evalulated: 2500			
	Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 2, 3)			
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	3.786422	0.206834	0.783161	BOOT_50(-1)
0.0470	-2.178042	0.264794	-0.576733	BOOT_50(-2)
0.0425	2.232214	0.158786	0.354445	BOOT_50(-3)
0.6214	-0.504951	0.032363	-0.016342	EMPL_R
0.0011	-4.073259	0.000794	-0.003235	NOMI_W
0.8286	0.220560	0.000723	0.000159	NOMI_W(-1)
0.3780	0.910349	0.000703	0.000640	NOMI_W(-2)
0.0247	2.515105	0.000808	0.002031	NOMI_W(-3)
0.0207	2.607103	0.011048	0.028802	INFLA
0.0107	2.941532	0.012105	0.035607	INFLA(-1)
0.0009	4.195485	0.014076	0.059055	INFLA(-2)

0.8963	0.132746	0.051205	0.006797	UNE_R
0.1005	1.758663	0.064905	0.114146	UNE_R(-1)
0.5020	-0.689064	0.063902	-0.044033	UNE_R(-2)
0.0743	-1.928355	0.062872	-0.121240	UNE_R(-3)
0.0018	3.829511	1.842869	7.057289	C
15.28000	Mean dependent var		0.970772	R-squared
0.875096	S.D. dependent var		0.939457	Adjusted R-squared
0.071162	Akaike info criterion		0.215322	S.E. of regression
0.818467	Schwarz criterion		0.649089	Sum squared resid
0.310231	Hannan-Quinn criter.		14.93258	Log likelihood
2.243106	Durbin-Watson stat		30.99981	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				
		selection.		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

ويوضح الشكل رقم (5) أن النموذج الأمثل لهذه الدراسة وتلك البيانات يتمثل في النموذج (3.0.23).

شكل رقم (5) اختبار المفاضلة بين فترات الإبطاء

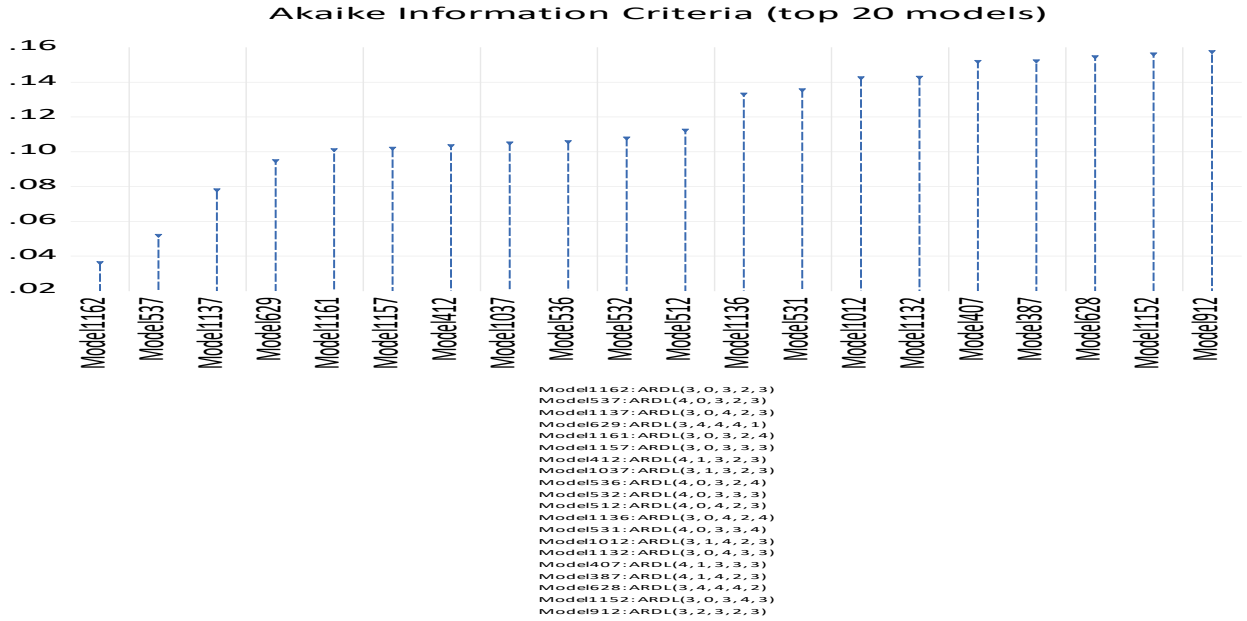

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

7/4 تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء باستخدام اختبار الحدود، إذ يظهر الجدول رقم (8) قيمة F-static التي تساوي (5.943521) وهي أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5% وبفترتي، أي أنها أعلى من الحد الأدنى للقيمة الحرجة. وهو ما يعني رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة. أي أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وهو ما يشير إلى التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة محل الدراسة (نسبة التشغيل إلى عدد السكان، والأجر النقدي، ومعدل البطالة ومعدل التضخم) هي المسؤولة عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو معدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (9) تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء باستخدام اختبار الحدود F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.09	2.2	10%	5.943521	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		
	Finite Sample: n=30		30	Actual Sample Size
3.56	2.525	10%		
4.223	3.058	5%		
5.84	4.28	1%		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

وعليه تأخذ المعادلة الشكل التالي:

EC = BOOT_50 - (-0.0372*EMPL_R -0.0009*NOMI_W + 0.2812*INFLA -0.1010

* UNE_R + 16.0712)

ويلخص الجدول رقم (9) أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل، حيث يتبين ما يلي:

1- يتبين من الإشارة للمعامل $\boldsymbol{\beta_1}$ الخاص نسبة التشغيل إلى عدد السكان-0.037214 أنه يوجد تأثير سلبي (علاقة عكسية)، حيث كان معامل الانحدا-0.03. وهو يتضمن أنه إذا تزايدت نسبة التشغيل بوحدة واحدة سوف تؤدى إلى نقص نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل بمقدار 0.03 وحدة. وظهرت قيمة احتمالية هذا المتغير معنوية حيث سجلت (0.6230) وهي أعلى من 5%، مما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير.

2- يتبين من الإشارة السالبة للمعامل $\boldsymbol{\beta_2}$ الخاص بالأجر النقدي الأسبوعي التضخم ***INFLA*** أنه يوجد تأثير سلبي (علاقة سلبية)، حيث كان معامل الانحدار-0.000921. وهو يتضمن أن نمو الأجر النقدي إذا تزايد بوحدة واحدة سوف يؤدى إلى زيادة نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل بمقدار يقترب من 0.0009 وحدة. وظهرت قيمة احتمالية هذا المتغير معنوية حيث سجلت (0.0352) وهي أقل من 5%، مما يشير إلى معنوية هذا المتغير.

3- يتبين من الإشارة الموجبة للمعامل $\boldsymbol{\beta_3}$ الخاص معدل التضخم ***INFLA*** أنه يوجد تأثير إيجابي (علاقة طردية)، حيث كان معامل الانحدار0.281158 . وهو يتضمن أن معدل التضخم إذا تزايد بوحدة واحدة سوف يؤدى إلى زيادة نصيب الطبقة الوسطى من الدخل بمقدار 0.28. وظهرت قيمة احتمالية هذا المتغير معنوية حيث سجلت***(0.0000)*** وهي أقل من 5%، مما يشير إلى معنوية هذا المتغير. وهذه النتيجة عكس النظرية الاقتصادي التي تقول عادة بأن تأثير التضخم على نصيب الطبقة الوسطى من الدخل سلبياً، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد، مما يقلل من قدرتهم على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانوا يشترونها سابقاً. وفي المقابل، فإن أثر التضخم على الطبقة الوسطى يمكن أن يكون موجب بسبب قدرة الطبقة الوسطى على التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة. ففي بعض الحالات، قد يستفيد أفراد الطبقة الوسطى من التضخم. لا سيما الزيادات في الأجور الاسمية التي شهدتها السنوات الأخيرة في مصر حيث قفز الحد الأدنى للأجور من 1200 إلى 7000 جنية مصري بين عامي 2013 و2024. بالإضافة إلى أن التضخم زاد نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل لا سيما مالكي الأصول مثل (العقارات والأسهم) على حيث تزداد قيمة أصولهم.

4- يتبين من الإشارة السالبة للمعامل $\boldsymbol{\beta_4}$ الخاص بمعدل البطالة ***UNE_R*** أن هناك تأثير سلبي (علاقة عكسية) بين معدل البطالة ونصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل، حيت تبلغ قيمة المعلمة (2) عند مستوى معنوية 5% بدرجة ثقة 95%، وتبين تلك المعلمة وقيمتها -0.100951 إن زيادة قيمتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى خفض نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل ب0.10 وحدة. فيما لم يكن قيمة احتمالية هذا المتغير معنوية حيث سجلت (0.4449) وهي أكبر من ***5%***، مما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير.

جدول رقم (10) نتائج تقدير الانحدار الذاتي في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6230	-0.502723	0.074024	-0.037214	EMPL_R
0.0352	-2.331598	0.000395	-0.000921	NOMI_W
0.0000	6.543755	0.042966	0.281158	INFLA
0.4449	-0.786048	0.128429	-0.100951	UNE_R
0.0002	4.897399	3.281580	16.07121	C

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12.

وتشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ ***ECM*** في الجدول رقم (11) إلى إمكانية تصحيح الأخطاء قصيرة الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، ونظراً لأن حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوي معنوية 5%، كما أنه ظهر بإشارة سالبة حيث بلغت ***-ECT (0.190066)***. وبهذا فإنّ أي صدمة قصيرة الأجل سوف يتم تصحيحها خلال شهرين تقريبا، مما يؤكد وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل. ومع الإشارة إلى أنه من المعروف إن تأثير الصدمة مؤقت فقط إذا كانت الصدمة نفسها مؤقتة، بحيث يمكن أن يتغير أحد المتغيرات المفسرة أو المستقلة أو المتغير إلى وضع مستقر. أما إذا استمرت الصدمة، فستظل آثارها على نصيب الطبقة الوسطى لسكان من الدخل قائمة، ولن يكون هناك توازن طويل الأجل إلا بتغير في العوامل الأساسية.

جدول (11) نتائج نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Estimates Regression

			Vector Error Correction Estimates		
			Date: 12/07/24 Time: 20:41		
			Sample (adjusted): 1994 2023		
		Included observations: 30 after adjustments			
		Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
				CointEq1	Cointegrating Eq:
				1.000000	BOOT_50(-1)
				-0.123391	EMPL_R(-1)
				(0.06997)	
				[-1.76359]	
				0.000639	NOMI_W(-1)
				(0.00029)	
				[2.23264]	
				-0.260713	INFLA(-1)
				(0.02507)	
				[-10.4002]	

				0.052136	UNE_R(-1)
				(0.07331)	
				[0.71117]	
				-8.587381	C
D(UNE_R)	D(INFLA)	D(NOMI_W)	D(EMPL_R)	D(BOOT_50)	Error Correction:
-0.193383	1.473396	-62.79086	0.244460	-0.190066	CointEq1
(0.37380)	(2.21065)	(23.0630)	(0.42029)	(0.11311)	
[-0.51734]	[0.66650]	[-2.72258]	[0.58165]	[-1.68037]	
0.018503	3.360043	-42.31937	-0.301481	0.540861	D(BOOT_50(-1))
(0.68979)	(4.07939)	(42.5589)	(0.77557)	(0.20873)	
[0.02682]	[0.82366]	[-0.99437]	[-0.38872]	[2.59126]	
0.052192	-3.748153	-35.37585	1.110877	-0.319831	D(BOOT_50(-2))
(0.65800)	(3.89139)	(40.5975)	(0.73983)	(0.19911)	
[0.07932]	[-0.96319]	[-0.87138]	[1.50154]	[-1.60634]	
-0.606550	-0.182838	-17.62999	0.078839	-0.006169	D(EMPL_R(-1))
(0.22028)	(1.30271)	(13.5908)	(0.24767)	(0.06665)	
[-2.75356]	[-0.14035]	[-1.29720]	[0.31832]	[-0.09255]	
0.355336	1.830370	0.648716	0.031138	-0.019718	D(EMPL_R(-2))
(0.24330)	(1.43884)	(15.0110)	(0.27355)	(0.07362)	
[1.46051]	[1.27211]	[0.04322]	[0.11383]	[-0.26783]	
-0.002275	-0.001358	-0.663962	-0.000513	-0.000932	D(NOMI_W(-1))
(0.00360)	(0.02130)	(0.22218)	(0.00405)	(0.00109)	
[-0.63167]	[-0.06376]	[-2.98834]	[-0.12661]	[-0.85563]	
-0.002271	-0.004141	-0.478518	0.000668	-0.001035	D(NOMI_W(-2))
(0.00332)	(0.01965)	(0.20502)	(0.00374)	(0.00101)	
[-0.68332]	[-0.21075]	[-2.33402]	[0.17876]	[-1.02920]	
-0.069507	0.000240	-8.583102	0.058712	-0.027843	D(INFLA(-1))
(0.07636)	(0.45160)	(4.71139)	(0.08586)	(0.02311)	
[-0.91024]	[0.00053]	[-1.82178]	[0.68383]	[-1.20498]	
-0.056819	0.081156	2.903695	-0.004957	-0.005032	D(INFLA(-2))
(0.05714)	(0.33794)	(3.52565)	(0.06425)	(0.01729)	
[-0.99433]	[0.24015]	[0.82359]	[-0.07715]	[-0.29104]	

0.455016	0.584967	28.16265	-0.230665	0.043540	D(UNE_R(-1))
(0.21513)	(1.27227)	(13.2731)	(0.24188)	(0.06510)	
[2.11508]	[0.45978]	[2.12178]	[-0.95363]	[0.66886]	
0.086984	0.715300	34.66592	-0.160627	0.021623	D(UNE_R(-2))
(0.23298)	(1.37783)	(14.3744)	(0.26195)	(0.07050)	
[0.37336]	[0.51915]	[2.41164]	[-0.61320]	[0.30672]	
0.050039	0.401634	61.06156	0.004015	-0.003041	C
(0.23052)	(1.36327)	(14.2225)	(0.25918)	(0.06975)	
[0.21707]	[0.29461]	[4.29330]	[0.01549]	[-0.04359]	
0.465318	0.342888	0.681990	0.246008	0.512173	R-squared
0.138568	-0.058681	0.487650	-0.214764	0.214056	Adj. R-squared
18.81796	658.1552	71633.98	23.78915	1.723005	Sum sq. resids
1.022469	6.046832	63.08459	1.149617	0.309391	S.E. equation
1.424079	0.853871	3.509271	0.533904	1.718029	F-statistic
-35.57237	-88.89181	-159.2401	-39.08864	0.288756	Log likelihood
3.171491	6.726120	11.41600	3.405909	0.780750	Akaike AIC
3.731970	7.286599	11.97648	3.966388	1.341229	Schwarz SC
-0.053333	0.010000	32.96667	-0.046667	-0.060000	Mean dependent
1.101639	5.876860	88.13332	1.043055	0.348989	S.D. dependent
			5137.273	Determinant resid covariance (dof adj.)	
			399.4744	Determinant resid covariance	
			-302.6930	Log likelihood	
			24.51287	Akaike information criterion	
			27.54880	Schwarz criterion	
			65	Number of coefficients	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

8/4 الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج، وذلك كما يلي:

أ- **التوزيع الطبيعي**، يبين الشكل البياني رقم (6) أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي، إضافة الى ذلك نتائج اختبار (Jarque-Bera) التي جاءت القيمة الاحتمالية له بنسبة (0.89) أكبر عند مستوى 1% ومن ثم يمكن قبول الفرض الذي ينص على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

شكل رقم (6) التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

ب- **اختبار ثبات التباين:** توجد عدة اختبارات للكشف عن مشكلة اختلاف التباين حيث استعان الباحث باختباري (Breusch-Pagan-Godfrey) و (White) لهذه الدراسة، حيث سجل مستوى المعنوية سجلت (0.67) وهي أعلى من مستوى الدلالة 5% في اختبار ARCH بينما هي أعلى عند مستوى 1% في اختبار Breusch-Pagan-Godfrey. وبالتالي فإن فرضية وجود ارتباط تسلسلي في سلسلة البواقي تم رفضها، كما أن القيم المحسوبة لمضاعف لاجرانج (LM) جاءت أقل من القيم الحرجة البالغة قيمتها (0.399823).

جدول رقم (12) نتائج اختبار ثبات Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.6790	Prob. F(2,12)	0.399823	F-statistic
0.3918	Prob. Chi-Square(2)	1.874221	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

وعلى صعيد اختبار عدم التجانس، فقد سجلت قيمة الاحتمالية (0.94)، وهي أعلى من مستوى المعنوية عند 5%، بما يعني عدم وجود مشكلة عدم التجانس في النموذج. وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (13) نتائج اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
	Null hypothesis: Homoskedasticity		
0.9417	Prob. F(15,14)	0.430163	F-statistic
0.8520	Prob. Chi-Square(15)	9.464557	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(15)	1.666549	Scaled explained SS

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

ومن خلال اختبار عدم التجانس ل ARCH فقد تبين أن مستوى الاحتمالية هو 0.27، وهو أكبر من 5%، مما يعني خلو النموذج من المشكلات الخاصة بالتجانس.

جدول رقم (14) نتائج اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity Test: ARCH

		Heteroskedasticity Test: ARCH	
0.2749	Prob. F(1,27)	1.241790	F-statistic
0.2588	Prob. Chi-Square(1)	1.275128	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

D(BOOT_50) = -0.439126247052*(BOOT_50 (-1) - (-0.03721376*EMPL_R - 0.00092141*NOMI_W(-1) + 0.28115752*INFLA(-1) -0.10095106*UNE_R(-1) + 16.07120641))

ت- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:** يتضح من خلال الشكل رقم (7) أن المعاملات المقدرة للنموذج المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

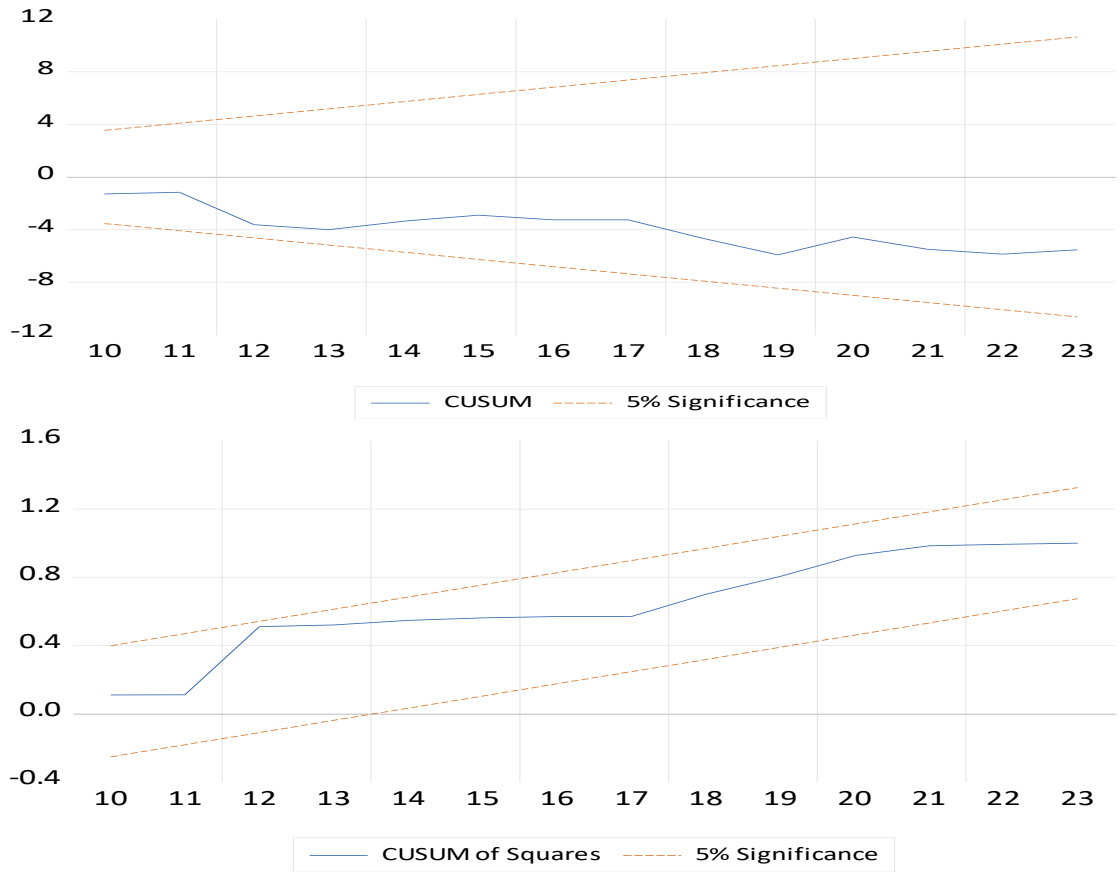

شكل رقم (7) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج cusme squire and cusme

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وقياس أثر سياسات سوق العمل على نصيب الطبقة الوسطى للسكان من الدخل في الاقتصاد المصري باستخدام منهج التحليل الوصفي ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL خلال الفترة (1991- 2023). وقد تبين ما يلي:

- اتسام هيكل سوق العمل المصري بالازدواجية (منظم/غير منظم، رسمي/غير رسمي)
- زيادة القوة العاملة مع تراجع نسبة التشغيل إلى السكان
- توزيع الدخل يظهر اختلالا كبيرا، حيث تستحوذ الطبقات العليا على حصة كبيرة من الدخل مقارنة بالطبقة الوسطى والفقيرة
- يوجد تأثير سلبي لنسبة التشغيل، الأجر النقدي، ومعدل البطالة على نصيب الطبقة الوسطى من الدخل
- تأثير إيجابي لمعدل التضخم على نصيب الطبقة الوسطى من الدخل.

وعليه، توصى الدراسة بما يلي:

1- العمل على توحيد سوق العمل وجعله سوقا واحدة بتشريعات عمل موحدة على صعيد ساعات العمل والأجور والترقي المهني
2- العمل على تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة من خلال أنظمة الدعم وتوزيع الاستثمار العام بشكل كفء، وأنظمة الضرائب التصاعدية
3- تعزيز التوظف وزيادة فرص العمل من خلال زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي كثيف فرص العمل
4- السيطرة على التضخم وكبح جماح زيادات الأسعار من خلال إتباع سياسة نقدية فعالة ووضع حماية اجتماعية أكثر كفاءة.

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة. (2015). مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بعد عشرين عاما على انعقاده الأول. فبراير 15. https://news.un.org/ar/audio/2015/02/323262.
- الأمم المتحدة.(2016). أهداف التنمية المستدامة العالمية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html.
- أبو شمالة، ن.(2021). فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد19، سلسلة دراسات تنموية، العدد 72، المعهد العربي للتخطيط.
- الأمم المتحدة.(2020). دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، E/ESCWA/CL2.GPID/2020/MANUAL.2.
- العيسوي، إ. ح. (1981). التوزيع والنمو والتنمية: بعض المسائل النظرية والشواهد العملية مع إشارة خاصة لمصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- العيسوي، إ .(2013). الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد1، المعهد العربي للتخطيط.
- العيسوي، إ. (2014). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى. الدوحة. إبريل.
- حافظ, سعد. (1994). سياسات التكيف وآليات السوق : دراسة حالة الاقتصاد المصري. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, 2(1), -. doi: 10.21608/inp.1994.168133.
- زكي, رمزي. (1994). الخصخصة والاصلاح الاقتصادي بمصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, 2(1), -. doi: 10.21608/inp.1994.168146
- زكي، رمزى, & غنيم, نبيلة. (1994). الليبرالية المستبدة: دراسة في الأثار الإجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, 2(2), -. doi: 10.21608/inp.1994.168130
- عبد الخالق، جودة. 2004. التثبيت والتكيف في مصر إصلاح أم اهدار للتصنيع؟ ترجمة سمير كريم. المجلي الأعلى للثقافة. المشروع القومي للترجمة. القاهرة.
- عبد الهادي، م .(2019). العمل والملكية فى التوازن التاريخى للديمقراطية الاجتماعية، مجلة الديمقراطية، العدد76، مؤسسة الأهرام. أكتوبر.
- صندوق النقد العربي. (2004). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، أبو ظبي.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2022). القومي للأجور يقر زيادة الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص لـ 2700 جنيه. رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة. ديسمبر. https://www.sis.gov.eg/Story/248647/%D8%A7%D9%84%D9%82%

- Anis, S., and Mekki, H. (2021). Level of Fairness and Justice in Labor Market: Evidence from Tunisia Post-Revolution. J Knowl Econ 12, 1187–1214. https://doi.org/10.1007/s13132-020-00664-y.
- Avis, J.(2018). The Labour Market and Social Justice. International Journal for Research in Vocational Education and Training, 5(3), 178-190. https://doi.org/10.13152/IJRVET.5.3.2.
- Berg, J.(2015). Labour market institutions: the building blocks of just societies, ILO. ISBN, 978-92-2-128657-8.
- Berg, J.(2015a). "Labour market institutions: the building blocks of just societies," Chapters, in: Janine Berg (ed.), Labour Markets, Institutions and Inequality, chapter 1, pages 1-36, Edward Elgar Publishing.
- Cappellari, L.(2021). Income inequality and social origins. IZA World of Labor: 261 doi: 10.15185/izawol.261.v2.

- Card, D., & Krueger, A. B. (2000). Minimum Wages and Employment: A Case Study of the Fast-Food Industry in New Jersey and Pennsylvania: Reply.The American Economic Review, 90(5), 1397–1420. http://www.jstor.org/stable/2677856.
- Cerra, V., B. Eichengreen, A. El-Ganainy, and M. Schindler,(2021). How to Achieve Inclusive Growth. Oxford University Press and IMF.
- Duman, A.(2005). Labor Market Characteristics and the Determinants of Political Support for Social Insurance: evidence from Germany and U.S, Job Market Paper, University of Massachusetts, Amherst, October.
- Durankev, B.(2017). Taxation and social justice. BULGARIAN JOURNAL OF BUSINESS RESEARCH.Vol 5.
- Ehrenberg, R. G and S. Smith, R. S. (2012). Modern Labor Economics Theory and Public Policy. Eleventh Edition. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data. ISBN-13: 978-0-13-254064-3.
- El-Ganainy. A., Ernst, E., Merola. R,. Rogerson, R and Schindler, M.(2021). Inclusivity in the Labor Market. IMF Working Paper, WP/21/141. International Monetary Fund.
- Ernst,E Merola, R and Reljic,J.(2022). Labour market policies for inclusiveness : A literature review with a gap analysis. International Labour Organization (ILO). https://www.ilo.org/legacy/english/intserv/working-papers/wp078/index.html.
- Escudero, V., Kluve, J., López-Mourelo, E. & Pignatti, C. (2018). Active Labour Market Programmes in Latin America and the Caribbean: Evidence from a Meta-Analysis, The Journal of Development Studies.
- Etang Ndip, Alvin; Lange, Simon. (2019). The Labor Market and Poverty in Sudan. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36101 License: CC BY 3.0 IGO.
- European Commission, (2020). Labour market, social protection and migration, Office of the European Union. https://ec.europa.eu/reform-support/what-we-do/ .
- Hofer, A., A. Zhivkovikj and R. Smyth.(2020),The role of labour market information in guiding educational and occupational choices", OECD Education Working Papers, No. 229, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/59bbac06-en.
- Keifman, Saúl N., and Roxana Maurizio.(2014). Changes in Labour Market Conditions and Policies, and Their Impact on Wage Inequality During the Last Decade' in Giovanni Andrea Cornia (ed(. Falling Inequality in Latin America: Policy Changes and Lessons , WIDER Studies in Development Economics. Oxford Academic, 16 Apr.,https://doi.org/10.1093/acprof:os.
- Lang, K.(2012). Poverty and the Labor Market, the Oxford Handbook of the Economics of Poverty. https://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/978019539378. ordhb-9780195393781-e-5.
- Mina,W .(2021a), Labour market flexibility, unemployment and social protection, Economic research forum, April 27, https://theforum.erf.org.eg/2021/04/26/labour-market-flexibility-unemployment-social-protection.
- Mina, W.(2021b) 'Do Labor Market Flexibility and Efficiency Increase Social Protection Expenditures?', Applied Economics.
- Novella, R and Valencia, H.(2019). Active Labor Market Policies in a Context of High Informality: The Effect of PAE in Bolivia, Inter- American Development Bank, October

- OECD. (2002). LABOUR MARKET DYNAMICS, The OECD Glossary of Statistical Terms, https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=4821.
- OECD.(2017). "Labour market resilience: The role of structural and macroeconomic policies", in OECD Employment Outlook 2017, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/empl_outlook-2017-6-en.
- OECD. (2021).OECD Employment Outlook 2021: Navigating the COVID-19 Crisis and Recovery, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/5a700c4b-en.
- Rizky, M., D. Suryadarma, and A. Suryahadi. (2019). Effect of Growing Up Poor on Labor Market Outcomes: Evidence from Indonesia. ADBI Working Paper 1002. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: https://www.adb.org/publications/effect-growing-poorlabor-market-outcomes-evidence-indonesia.
- Rueda, D.(2015). The State of the Welfare State: Unemployment, Labor Market Policy, and Inequality in the Age of Workfare. Comparative Politics, 47(3), 296–314. http://www.jstor.org/stable/43664148.
- Parisi, M L.(2017). Labor market rigidity, social policies and the labor share: Empirical evidence before and after the big crisis, Economic Systems, Volume 41, Issue 4, December, P492-512.
- Saint-Paul. G. (2022). Dual Labor Markets A Macroeconomic Perspective. The MIT Press.
- Samuel-Olonjuwon, Cynthia.(2019). A more effective labour market approach to fighting poverty. ILO. https://www.ilo.org/global/about-the ilo/newsroom/.
- Schöb, R.(2021). Labor market policies, unemployment, and identity. IZA World of Labor 2021: 270 doi: 10.15185/izawol.270.v2 .
- Smith, S S and Simon, J.(2020). Exclusion and Extraction: Criminal Justice Contact and the Reallocation of Labor. The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences March 6 (1) 1-27; DOI: https://doi.org/10.7758/RSF.2020.6.1.01.
- Stiglitz. J.(2002). Employment, social justice and societal well-being. International Labour Review, Vol. 141, No. 1-2. International Labour Office(ILO).
- Teague, P.(1994), "Labour Market Governance in the New Europe", Employee Relations, Vol. 16 No. 6, pp. 5-108. https://doi.org/10.1108/01425459410069352.
- United Nations. (2015). Social Protection as a Tool for Justice, Social Development Bulletin. Vol. 5, Issue No. 2. Economic and Social Commission for Western Asia.
- Yeyati, L.E, Montané, M and Sartorio, L. (2019), “What works for active labor market policies?”, Harvard University Center for International Development faculty working paper 358.
- Van, B R., & Van der A, P.(2015). New Welfare, New Policies: Towards Preventive Worker-Directed Active Labour-Market Policies. Journal of Social Policy, 44(3), 425-442. doi:10.1017/S0047279415000082.
- Webb, A., McQuaid, R. and Rand, S.(2020), "Employment in the informal economy: implications of the COVID-19 pandemic", International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 40 No. 9/10, pp. 1005-1019. https://doi.org/10.1108/IJSSP-08 .
- World Bank. (2019). Preparing for the Changing Nature of Work in the Digital Era. The World Bank Report. March.
- World Bank. (2021). World Development Report 2021: Data for Better Lives. The World Bank Group. https://wdr2021.worldbank.org.

ثانيا: قواعد البيانات الإلكترونية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator.
- الدستور المصري المُعدل. (2019). https://manshurat.org/node/14675.

جدول رقم (1) بيانات الدراسة

	Boot 50	EMPL R	Nomi W	INFLA	W W E	UNE R	PEL
1991	17	42.338	55	16.7	39.3	9.1	46.65
1992	17.1	42.981	59	19.7	39.3	9.4	46.72
1993	17.2	42.66	64	13.6	39.3	8.9	47.19
1994	17.3	43.537	76	12.1	39.3	10.9	47.89
1995	17.4	42.63	82	8.2	39.3	10.9	48.88
1996	17.5	43.024	88	15.7	39.3	11	47.92
1997	16.7	42.735	99	7.2	39.3	9	47.27
1998	16	42.306	107	4.6	39.2	8.4	46.63
1999	15.3	43.742	113	3.9	40	8	46
2000	14.7	42.072	143	3.1	41.4	7.9	47.52
2001	14.7	40.769	163	2.6	41.6	9	46.22
2002	14.7	38.867	154	2.3	41.2	9.3	44.93
2003	14.8	39.315	162	2.7	40.6	10	43.19
2004	14.8	40.421	174	4.5	40.3	11	44.12
2005	14.8	40.935	190	11.3	37.6	10.3	45.073
2006	14.8	42.043	207	4.9	37.9	11.2	46.02
2007	14.7	43.712	229	7.6	37.8	10.5	46.97
2008	14.7	43.499	252	9.3	33.6	8.8	47.93
2009	14.7	43.546	329	18.3	32	8.5	47.55
2010	15.3	45.045	362	11.8	33.8	9.1	47.9
2011	15.9	43.008	458	11.3	35	8.8	49.37
2012	15.3	42.38	534	10.1	37.7	11.8	48.79
2013	14.8	42.07	641	7.1	31.4	12.6	48.49
2014	14.6	41.816	761	9.5	34.3	13.2	48.44
2015	14.5	40.849	806	10.1	35.3	13.1	48.12
2016	14.4	40.825	879	10.4	36.2	13.1	46.98
2017	14.6	39.659	942	13.8	36.2	12.4	46.63
2018	14.8	39.031	1050	29.5	36.2	11.8	44.95
2019	15.1	38.887	1104	14.4	36.2	9.9	43.3
2020	15.3	38.303	1283	9.2	36.2	7.9	42.2
2021	15.4	39.792	915	5	35	7.9	41.54
2022	15.4	40.967	942	5.2	34	7.4	41.31
2023	15.4	41.26	1053	13.9	36	7.3	41.82

المصدر: إعداد الباحث.